

Distr.: General
22 June 2010
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والستون
البند ١٠٨ من القائمة الأولية*
المراقبة الدولية للمخدرات

التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

تقرير الأمين العام

ملخص

أعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٤، المعنون "التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرفع إليها، في دورتها الخامسة والستين، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويستعرض هذا التقرير في لمحة عامة الوضع من حيث تنفيذ لجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للولائتين المتعلقتين بالمراقبة الدولية للمخدرات، وكذلك حالة المخدرات في العالم.

* A/65/50.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً- مقدّمة.....
٦	ثانياً- التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية: الإجراءات التي تتخذها لجنة المخدرات.....
١١	ثالثاً- الإجراءات التي اتخذتها منظومة المم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.....
١١	ألف- البعد الصحي.....
١٣	باء- بعد العرض.....
١٧	جيم- مراقبة محاصيل المخدرات غير المشروعة وأحوال المعيشة المستدامة.....
١٩	دال- القضايا الناشئة.....
٢١	هاء- جمع البيانات وإجراء البحوث.....
٢٢	واو- الدعم العلمي والجنائي.....
٢٢	رابعاً- تدعيم برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.....
٢٥	خامساً- استنتاجات وتوصيات.....

أولا - مقدمة

١- أعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٢/٦٤، عن شديد القلق لأن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال، على الرغم من استمرار تزايد الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات المعنية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، تشكل خطرا جسيما يهدد الصحة العامة وسلامة البشرية ورفاهها، وبخاصة الأطفال والشباب وأسرههم، والأمن الوطني والسيادة الوطنية للدول، ولأنها تقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة. وأكدت الجمعية من جديد أن مشكلة المخدرات العالمية ما زالت مسؤولية عامة ومشتركة تتطلب تعاونا دوليا فعالا ومتزايدا وتستلزم اتباع نهج متكامل ومتداعم ومتوازن وقائم على تعدد التخصصات إزاء استراتيجيات الحد من العرض والطلب.

٢- وفي ذلك القرار أيضا، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية،^(١) بصيغتيهما المعتمدين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، وأهابت بالدول أن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ الإجراءات المحددة فيهما بغية تحقيق أهدافهما وغاياتهما. وأهابت أيضا بالدول أن تعزز التعاون الدولي والإقليمي على التصدي للخطر الذي يهدد المجتمع الدولي من جراء إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، وكذلك للجوانب الأخرى لمشكلة المخدرات العالمية.

٣- وفي ذلك القرار أيضا، شجعت الجمعية العامة لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على تعزيز أعمالهما المفيدة بشأن مراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وحثت جميع الحكومات على أن تقدم أوفى دعم مالي وسياسي ممكن إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتوسيع قاعدة مأنحيه وزيادة التبرعات المقدمة له، وبخاصة المساهمات المخصصة للأغراض العامة، لتمكينه من مواصلة أنشطته التنفيذية وأنشطته في مجال التعاون التقني وتوسيع نطاقها وتحسينها وتعزيزها، في إطار ولاياته، وذلك لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

(1) A/64/92-E/2009/98، الباب الثاني-ألف.

٤ - ويستعرض هذا التقرير بإيجاز حالة المخدرات في العالم^(٢) وحالة تنفيذ الولايات المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات من جانب لجنة المخدرات ومنظومة الأمم المتحدة، وخاصة المكتب.

لحة عامة عن حالة المخدرات في العالم

٥ - كان هنالك عدد من التطورات المشجعة في أسواق الكوكايين والهيروين العالمية مؤخرًا. فقد تقلص مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون إلى ٤٠٠ ١٨١ هكتار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٢٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٧؛ وانخفض إجمالي إنتاج الأفيون من ٨ ٨٩٠ طنًا في عام ٢٠٠٧ إلى ٧ ٧٥٤ طنًا في عام ٢٠٠٩ (أي ١٣ في المائة)، وانخفضت إمكانية إنتاج الهيروين من ٧٥٧ طنًا في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٥٧ طنًا في عام ٢٠٠٩؛ وتراجع مجموع المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا إلى ١٥٨ ٨٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ١٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٧ أو بنسبة ٢٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٠؛ وانخفضت تقديرات الإنتاج العالمي من الكوكايين من ١ ٠٢٤ طنًا في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٦٥ طنًا في عام ٢٠٠٨ (أي ١٦ في المائة). وانخفض الإنتاج العالمي لأوراق الكوكا الطازجة بنسبة ١٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وقد أنتج ما بين ١٣ ٠٠٠ و٦٦ ١٠٠ طن من عشب القنب في عام ٢٠٠٨، كما أنتج ما بين ٢ ٢٠٠ و٩ ٩٠٠ طن من راتنج القنب. وجرى تصنيع ما بين ١٦١ و٥٨٨ طنًا من الأمفيتامين والميثامفيتامين والميثاكاثينون والمواد المتعلقة بها في عام ٢٠٠٨. كما جرى تصنيع ما بين ٥٥ و١٣٣ طنًا من المخدرات المسوقة باسم "إكستاسي".

٦ - ومع أن أفغانستان هي منشأ غالبية المواد الأفيونية غير المشروعة في العالم (٦ ٩٠٠ طن من الأفيون أو ٨٩ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٩)، ثمة كميات لا بأس بها تنتج أيضًا في ميانمار (٣٣٠ طنًا) وأمريكا اللاتينية (لا سيما كولومبيا والمكسيك). وثمة مؤشرات تفيد بأن الاتجاه التنازلي في إجمالي إنتاج الأفيون طوال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ سوف يستمر في عام ٢٠١٠.

(2) *World Drug Report 2010* (التقرير العالمي عن المخدرات ٢٠١٠) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.10.XI.13).

- ٧- وكشف أكثر من ثلث البلدان التي توافي المكتب بالمعلومات⁽³⁾ عن تصنيع المنشطات الأمفيتامينية في أراضيها. ويبدو أن عدد المختبرات السرية الضالعة في صنع هذه المنشطات قد تزايد بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٨.
- ٨- وكان من أبرز الاتجاهات العالمية في إنتاج القنب في السنوات الأخيرة نمو زراعته داخل المباني، وخصوصا في أوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية. وزراعة القنب داخل المباني نشاط غير مشروع ويشكل على نحو متزايد مصدر ربح للجماعات الإجرامية المنظمة.
- ٩- وقد استقر عدد ضبطيات الكوكايين عالميا طوال السنوات الأخيرة. وانخفض عدد الضبطيات في أمريكا الشمالية وأوروبا، ولكنه ارتفع في أمريكا الجنوبية والوسطى. وما زال يزداد عدد ضبطيات المواد الأفيونية، وعلى وجه الخصوص في البلدان المحاورة لأفغانستان. وبقي عدد الضبطيات العالمية لمواد الأمفيتامين والميثامفيتامين مستقرا إلى حد كبير عند مستويات مرتفعة جدا في عام ٢٠٠٨.
- ١٠- وازداد عدد ضبطيات عشب القنب طوال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (بنسبة ٢٣ في المائة)، لا سيما في أمريكا الجنوبية، حيث بلغ مستويات أبلغ عنها لآخر مرة في عام ٢٠٠٤. وازداد عدد ضبطيات راتنج القنب عالميا بنسبة ٦٢ في المائة طوال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأبلغ عن زيادات كبيرة في ضبطيات راتنج القنب في عام ٢٠٠٨ من منطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط، وكذلك من أوروبا وأفريقيا.
- ١١- وعلى الصعيد العالمي، يقدر المكتب أن ما بين ١٥٥ و ٢٥٠ مليون فرد (٥،٧-٣،٥ في المائة من الفئة العمرية ١٥-٦٤) تعاطوا مواد غير مشروعة مرة على الأقل في عام ٢٠٠٨. ويشكل متعاطو القنب أكبر عدد من متعاطي المخدرات غير المشروعة (١٢٩-١٩٠ مليون نسمة). وتأتي المواد في مجموعة الأمفيتامين في المرتبة الثانية من حيث المخدرات الأكثر تعاطيا، يليها الكوكايين والمواد الأفيونية.
- ١٢- واستنادا إلى التقديرات العالمية لعدد متعاطي القنب والمواد الأفيونية والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية، يقدر أن هنالك ما بين ١٦ و ٣٨ مليون من ذوي المشاكل في تعاطي المخدرات في العالم في عام ٢٠٠٨. وقد استقر استعمال المخدرات في بلدان العالم المتقدم، ولكن هنالك دلائل تشير إلى زيادة في استعمال المخدرات في البلدان النامية، وإلى تزايد إساءة استعمال المنشطات الأمفيتامينية وعقاقير الوصفات الطبية في أنحاء العالم. ويقدر

(3) تلقى المكتب ١١٠ ردود من الدول الأعضاء على باب تعاطي المخدرات من الاستبيان و١١٤ ردًا على باب تزويد المخدرات بشكل غير مشروع.

أن هنالك في عام ٢٠٠٨، على صعيد العالم، ما بين ١٢ و ٣٠ في المائة من متعاطي المخدرات ذوي المشاكل قد تلقوا العلاج في العام الأسبق، مما يعني أن ما بين ١١ و ٣٣,٥ مليون من متعاطي المخدرات ذوي المشاكل لم يتلقوا العلاج في ذلك العام.

١٣- وأكبر أسواق الهيروين في العالم هي أوروبا الغربية، حيث يتركز حوالي نصفها في ثلاثة بلدان هي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وإيطاليا وفرنسا. ويبدو أن تعاطي الهيروين آخذ في التراجع في معظم بلدان أوروبا الغربية، على الرغم من أن الضرر المرتبط بتعاطي الهيروين يبدو في تزايد، كما يتجلى في عدد الوفيات الناجمة عن تعاطيه.

ثانياً- التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية: الإجراءات التي تتخذها لجنة المخدرات

١٤- أشير، في الدورة الثالثة والخمسين التي عقدتها لجنة المخدرات من ٨ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠، إلى أن أثر مشكلة المخدرات العالمية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية وجوانب الحوكمة في المجتمع ما زال بالغاً وإلى أن مشكلة المخدرات العالمية تقوض أسس التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية.^(٤)

١٥- وأشير إلى أنه تم الإقرار، في الإعلان السياسي وفي خطة العمل، بأن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات ما زالت توفر الإطار القانوني الدولي من أجل مكافحة المخدرات والتعاون الدولي. كما أن صكوكاً دولية أخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية^(٥) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،^(٦) لها أيضاً صلة بمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.^(٧)

١٦- وشدد بعض المتكلمين على الصلة بين المخدرات غير المشروعة والأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار بالأسلحة النارية والسلاّثف، وصنع المخدرات الاصطناعية، وغسل الأموال، والفساد، وتمويل الإرهاب.^(٨)

(4) تقرير لجنة المخدرات عن أعمال الدورة الثالثة والخمسين (E/2010/28-E/CN.7/2010/18)، الفقرتان ٤٣ و ٤٦.

(5) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٢٥، الرقم ٣٩٥٧٤.

(6) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(7) تقرير لجنة المخدرات عن أعمال الدورة الثالثة والخمسين (E/2010/28-E/CN.7/2010/18)، الفقرة ٤٤.

(8) المرجع نفسه، الفقرة ٤٨.

١٧- وأبلغ عدة متكلمين عما اعتمدته حكوماتهم من تشريعات وطنية لمراقبة المخدرات وعن الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية لمراقبة المخدرات التي تعزز أتباع نهج متوازن ومتعدّد التخصصات، وكذلك عن الإجراءات التي اتخذتها حكوماتهم في مجال خفض الطلب، بما في ذلك برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. وأشار أيضاً إلى الزيادات التي حدثت في تعاطي مخدرات معينة وانتشار مواد جديدة، مثل العقاقير المحوّرة والمواد القنّبية الاصطناعية ونباتات القنّب الغنية بمادة التتراهيدروكانابينول، وكذلك زيادة تعاطي مواد غير خاضعة للمراقبة الدولية. واعترف المتكلمون بما تؤدّيه المنظمات غير الحكومية من دور حاسم الأهمية في الوقاية من تعاطي المخدرات وتوفير العلاج والرعاية للمتعاطين، وشددوا على منافع وضرورة وجود شراكة قوية مستمرة بين القطاع العام والمجتمع المدني.^(٩)

١٨- واعتمدت اللجنة قرارها ٢/٥٣ بعنوان "الوقاية من تناول المخدرات غير المشروعة في الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي بشأن سياسات الوقاية من تعاطي المخدرات". كما اعتمدت قرارها ٩/٥٣ بعنوان "تعميم الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لفائدة متناولي المخدرات والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به"، الذي طلبت فيه إلى المكتب أن يدعم زيادة القدرات والموارد من أجل توفير برامج شاملة للوقاية وخدمات العلاج والرعاية وخدمات الدعم المتصلة بها، وأن يوسّع توسيعاً كبيراً نطاق عمله مع فئات المجتمع المدني ذات الصلة لسد الفجوة في حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به، بمن فيهم متعاطو المخدرات، على الخدمات. واعتمدت اللجنة أيضاً قرارها ١٠/٥٣ بعنوان "التدابير الرامية إلى حماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات"، الذي دعت فيه الدول التي لم تضع وتنفّذ وتقيّم بعد خططاً واستراتيجيات ملائمة ومعزّزة بالأدلة تهدف إلى تعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات في جميع مستويات التعليم، أن تفعل ذلك وأن تنظر في إدراج تلك المبادرات في برامج الصحة العامة والبرامج التعليمية.

١٩- وشدد عدة متحدثين على أهمية التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأشاروا إلى الاتفاقات المتعلقة بتسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في ميدان إنفاذ القانون وإجراء تحقيقات مشتركة. وأشار إلى المبادرة الثلاثية ومبادرة ميثاق باريس وغيرها من المبادرات الإقليمية، مثل استراتيجية قوس قزح، وإلى آليات مثل عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين لمكافحة العقاقير

(٩) المرجع نفسه، الفقرات ٥١-٥٣ و٦٩.

الخطرة (أكورد)، ومشروع "بريزم"، ومشروع "التلاحم" وعملية "القناة". واعتمدت اللجنة قرارها ٨/٥٣ بعنوان "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، مع التركيز على الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به" الذي حثّ فيه الدول على اتخاذ تدابير فعّالة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتنسيق إجراءاتها وتكثيف تعاونها من أجل منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أفعال إجرامية ذات طابع وطني أو عبر وطني، ودعت إلى زيادة المساعدة التقنية والمالية المقدّمة إلى الدول الأعضاء.^(١٠)

٢٠- وجرى التأكيد مجدداً على أهمية التنمية البديلة كوسيلة لتشجيع استحداث الفرص المشروعة والقبالة للنجاح والمستدامة لتوليد الدخل لصغار المزارعين الضالعين في الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي تستخدم في إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة. وأقر المتكلمون بأن الانخفاض في زراعة المحاصيل غير المشروعة ناتج من زيادة ترويح أساليب كسب المعيشة البديلة مع تكثيف إجراءات مكافحة المخدرات والأخذ بأساليب الحوكمة الرشيدة. وشدد المتكلمون على أهمية إدراج برامج التنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية، حيثما يكون ذلك ملائماً، في البرامج الإنمائية الدولية والاستراتيجيات الدولية لتخفيف حدة الفقر. واعتمدت اللجنة قرارها ٦/٥٣ بعنوان "مواصلة الترويج لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل استدامة وتكامل برامج التنمية البديلة، واقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة". وسوف يعقد ذلك المؤتمر في تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.^(١١)

٢١- وأعرب عن القلق من صنع المنشطات الأمفيتامينية واستهلاكها، وتنامي نطاق الاتجار بها، وتزايد تطور الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية الضالعة في صنعها. وأشار إلى الازدياد في عدد الأشخاص الذين يطلبون العلاج من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية وفي عدد المختبرات السرية الضالعة في إنتاج هذه المنشطات والتي يتم تفكيكها. وأشار إلى الجهود المبذولة من أجل منع تسريب السلالات الكيميائية المستخدمة في صنعها غير المشروعة.^(١٢) واعتمدت اللجنة قرارها ١٥/٥٣ بعنوان "تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية لمراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية" الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات في ما يتعلق بالتعرف

(10) المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦ و ٥٤.

(11) المرجع نفسه، الفقرتان ٩٨ و ٩٩.

(12) المرجع نفسه، الفقرة ٩٣.

على الدروب وأساليب العمل الجديدة للتنظيمات الإجرامية المكرسة لتسريب أو تهريب السلائف وإلى مواصلة الإسهام في الجهود التي تبذلها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وفي مقرّرها ١/٥٣، قررت اللجنة، بناء على توصية من الهيئة، نقل حمض فينيل الخل من الجدول الثاني إلى الجدول الأول من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. (١٣)

٢٢- واعتبر الخطر الذي ينطوي عليه الأفيون الوارد من أفغانستان مسألة خطيرة للغاية. فالزراعة غير المشروعة لحشيش الأفيون وإنتاجه والاتجار به تشكّل تهديداً خطيراً للتنمية والحوكمة في أفغانستان وفي المنطقة المجاورة لها وفي العالم أجمع. (١٤) واعتمدت اللجنة قرارها ٥/٥٣ بعنوان "تعزيز التعاون الإقليمي بين أفغانستان ودول العبور ومساهمة جميع البلدان المتضررة في جهود مكافحة المخدرات، استناداً إلى مبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة" الذي شجّعت فيه الدول الأعضاء على تعزيز التنسيق من خلال الآليات الإقليمية القائمة، ولا سيما من خلال مبادرة ميثاق باريس، من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات بهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة التي منشؤها أفغانستان.

٢٣- وأقرّ بما تبذله بلدان الأنديز من جهود لتقليص المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا بصفة غير مشروعة. وأشار بقلق إلى الاتجار بالكوكاين عبر غرب أفريقيا، لا سيما في ضوء هشاشة البنية الأساسية في المنطقة. (١٥)

٢٤- وعملاً بقرار اللجنة ١٢/٥٢، المعنون "تحسين جمع البيانات والإبلاغ بها وتحليلها من أجل رصد تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية"، عُقد في فيينا من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ اجتماع خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية ليقدم توصيات محددة بشأن تحسين أدوات جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات وتصنيفها وتحليلها والإبلاغ عنها وبشأن إمكانية اعتماد أداة موحّدة وشاملة لجمع البيانات. وفي الدورة الثالثة والخمسين اعتمدت اللجنة المقرّر ٢/٥٣ بعنوان "متابعة المشروع المنقّح للاستبيان الخاص بالتقارير السنوية" الذي قررت فيه أن تعيد انعقاد فريق الخبراء المعني بجمع البيانات، المنشأ عملاً بقرار

(13) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

(14) تقرير لجنة المخدرات عن أعمال الدورة الثالثة والخمسين (E/2010/28-E/CN.7/2010/18)، الفقرتان ٤٣ و ٩٢.

(15) المرجع نفسه، الفقرة ٩٥.

اللجنة ١٢/٥٢، لمناقشة المسائل العالقة، إن وجدت، ووضع الصيغة النهائية لأداة جمع البيانات لكي يتسنى للجنة اعتماد الصيغة المنقحة لأداة جمع البيانات الشاملة في دورتها الثالثة والخمسين المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢٥- وأعرب عن التقدير للمساعدة التي يقدمها المكتب. كما أعرب عن التقدير لقيام المكتب بوضع برامج مواضيعية وإقليمية يعتبر تنفيذها خطوة كبيرة نحو تحسين الوضع التمويلي للمكتب.^(١٦)

٢٦- وأعرب عن التقدير لأعمال الفريق العامل المعني بالحكومة والتمويل، الذي أشير إلى أنه بمثابة منبر للحوار بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والأمانة.^(١٧)

٢٧- وأعرب عن القلق إزاء حالة تمويل المكتب وإزاء تناقص التمويل العام الغرض. وفي هذا الصدد، قرّرت اللجنة أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يوافق على مشروع قرار بعنوان "إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي" لكي تعتمده الجمعية العامة. وفي حال اعتماد مشروع القرار، فإن الجمعية سوف تطلب إلى الأمين العام أن يولي الاهتمام الواجب، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، للاحتياجات من الموارد اللازمة للنهوض بالولايات الموكولة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع التركيز بوجه خاص على المجالات التي تتسم بنقص الموارد.

الإجراءات التي تتخذها الهيئات الفرعية

٢٨- عقدت الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات في عام ٢٠٠٩ خمسة اجتماعات: فقد عُقد الاجتماع الثامن لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أوروبا، في فيينا من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه؛ والاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أمريكا اللاتينية والكاريبي، في إيسلا مارغاريستا في جمهورية فنزويلا البوليفارية من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ والاجتماع الثالث والثلاثون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ، في دنباسار، إندونيسيا، من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر؛ والاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، في ويندهوك من ١٢ إلى ١٦

(16) المرجع نفسه، الفقرتان ٥٧ و١٥٦.

(17) المرجع نفسه، الفقرة ١٦٢.

تشرين الأول/أكتوبر؛ والدورة الرابعة والأربعون للجنة الفرعية المعنية بالانتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، في فيينا من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٩- وأتاحت الهيئات الفرعية الفرصة لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات من بلدان تنتمي إلى مناطق معينة لكي تتبادل المعلومات وتزيد من تعاونها على المستويين التقني والتنفيذي في ميدان مراقبة المخدرات على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية ومن أجل بناء الثقة والشراكة فيما بين النظراء في شتى البلدان. وأحالت هذه الهيئات توصياتها إلى لجنة المخدرات (E/CN.7/2010/5). وتجدر الإشارة إلى الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي حضره ممثلو ١٠ دول من غرب أفريقيا والذي حقق تقدماً في التعاون الأقاليمي بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول غرب أفريقيا في مجال مكافحة الاتجار بالكوكايين.

ثالثاً- الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية

٣٠- يهدف المكتب، من خلال برنامجه لمكافحة المخدرات، إلى زيادة حماية العالم من المخدرات بدعم عمل لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية وبمساندة الدول الأعضاء عن طريق البحوث من أجل توسيع قاعدة الأدلة اللازمة لاتخاذ قرارات السياسة العامة والقرارات التنفيذية؛ والعمل المعياري الذي يرمي إلى مساعدة الدول في التصديق على المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وتنفيذها؛ وصوغ التشريعات الداخلية بشأن المخدرات وتوفير الخدمات الفنية وخدمات الأمانة للهيئات التعاهدية والتشريعية؛ والتعاون التقني الميداني ووضع برامج إقليمية وموضوعية وتنفيذها.^(١٨)

ألف- البعد الصحي

١- الحد من تعاطي المخدرات وعواقبه الصحية والاجتماعية

٣١- ما زالت منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يواصلان العمل مع الحكومات والشركاء الآخرين من أجل السعي حثيثاً إلى جعل العلاج

(18) للاطلاع على سرد تفصيلي لأنشطة المكتب، انظر التقرير ذا الصلة الصادر عن المدير التنفيذي (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3).

من تعاطي المخدرات في متناول الجميع. كما يعمل المكتب مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لمنع انتشار هذا الفيروس بين متعاطي المخدرات بالحقن.

٣٢- ويعمد المكتب إلى مساندة وتعزيز البرامج القائمة على الأدلة والتي ترمي إلى الوقاية من تعاطي المخدرات في المدارس وأماكن العمل وفي إطار الأسرة والمجتمع. وكان المكتب يوفّر الدعم لدول مختارة في تكييف وتنفيذ منهج تعليمي بشأن المخدرات يقوم على نهج "مهارات الحياة"، وقد تبين، في تقييمات المستوى العلمي، أنه فعال في العديد من البلدان.

٣٣- وتلقى الأسر التي لها أطفال صغار وفي سن المراهقة الدعم بواسطة برامج فعالة من حيث التكلفة للتدريب على المهارات الأسرية لصالح الوالدين والأطفال بقصد توثيق الروابط الأسرية والرقابة والإشراف الوالديين، وتلقين القيم الأسرية الإيجابية. وقد نشر المكتب مجموعة من برامج التدريب على اكتساب المهارات الأسرية القائمة على الأدلة كأداة في يد الحكومات وصانعي السياسات ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية. وقد حدد المكتب مبادئ توجيهية عالمية لمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص على السواء بشأن وضع وتنفيذ برامج تفضي إلى الحد من تعاطي المخدرات والتأخر والتغيّب والحوادث وإلى زيادة الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، يواصل المكتب تعاونه مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات في مكان العمل.

٢- الحصول على العلاج والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الوقاية من الأيدز وفيروسه وسائر الأمراض المتصلة بالمخدرات

٣٤- يعمل المكتب مع الحكومات وصانعي السياسات والمهنيين ووسائل الإعلام على مناهضة وصم متعاطي المخدرات والمرتهنين لها والمصابين بفيروس الأيدز وممارسة التمييز إزاءهم، وهو يعمل بنشاط للنهوض بالعلاج القائم على الأدلة ولمساندة احترام حقوق الإنسان وتطبيق إجراءات إنسانية في سياق العلاج من الارتهاان للمخدرات.

٣٥- ويروج المكتب لاتباع نهج شامل ويوفّر المساعدة التقنية دعماً للحكومات والمنظمات غير الحكومية في الزيادة من خدمات العلاج وبناء سلسلة متصلة من حلقات الرعاية الموجهة إلى إعادة التأهيل بدءاً من أنشطة الاتصال بالمتعاطين إلى شتى البرامج السريرية. وهو يشجع الممارسات الحميدة والمنهجيات القائمة على الأدلة للارتقاء بالمؤهلات

المهنية والترويج للعلاج من الارتھان للمخدرات كبديل لجزاءات العدالة الجنائية، ويوفّر التدريب ويساند توسيع وتحسين الخدمات لدى ٢٥ بلدا في خمس مناطق.

٣٦- وتشارك في البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية والمكتب بشأن العلاج من الارتھان للمخدرات والرعاية (٢٠٠٩-٢٠١٣) حكومات ومراكز سريرية لعلاج الارتھان للمخدرات ومستشفيات خاصة بالأمراض المعدية وجامعات وبلديات ومنظمات من المجتمع المدني. وينادي البرنامج المشترك بتقديم خدمات لعلاج الارتھان للمخدرات قائمة على الأدلة وعلى احترام حقوق الإنسان وهو يوفّر المساعدة التقنية للتشجيع على تقديم خدمات زهيدة التكلفة وقائمة على الأدلة ومعمّمة. ويجري الآن تنفيذ البرنامج المشترك في جنوب شرقي أوروبا، ولكنه سوف ينفذ في المستقبل كجزء من كل ما يقوم به المكتب من أنشطة في مجال علاج الارتھان للمخدرات ورعاية المرتهنين.

٣٧- ويتصدى المكتب لفيروس ومرض الأيدز بمساعدة الدول على تنفيذ شتى أنشطة التدخل الواسعة النطاق من أجل الوقاية من الإصابة بفيروس الأيدز وتوفير الرعاية والدعم للمصابين بالأيدز وحاملي فيروسه في بيئة السجون وبين متعاطي المخدرات بالحقن والأشخاص المعرضين للاتجار بالبشر في أكثر من ٥٠ بلدا في جميع المناطق الرئيسية.

٣٨- ويواصل المكتب العمل على نحو وثيق مع ممثلي المجتمع المدني وحكومات البلدان والجهات المانحة المتعددة الأطراف من أجل التصدي لعدم التساوي وغالبا التدني في تغطية ونوعية الخدمات المقدّمة لأكثر فئات السكان عرضة للإصابة بفيروس الأيدز، وقدم الدعم التقني في وضع سياسات عامة وبرامج بشأن فيروس الأيدز قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للبعد الجنساني ومنصفة وتتماشى مع معاهدات حقوق الإنسان والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة، وكذلك بشأن بناء قدرات هيئات المجتمع المدني على السعي إلى التخفيف من الوصم والتمييز وتحسين سبل الوصول إلى خدمات الوقاية والرعاية ذات الصلة بفيروس الأيدز.

باء- بعد العرض

٣٩- أخذت الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية تعتمد نهج المشاريع المؤسسية وتعتمد إلى تنوع أنشطتها ووظائفها، وتزيد من قدرتها على ممارسة الأنشطة غير المشروعة. وهذه التكتيكات الجديدة، بما فيها الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيات الحديثة واتباع أساليب جديدة لغسل الأموال، تشكّل تحديات جديدة لسلطات إنفاذ القوانين. وقد ثبت أن التعاون

الإقليمي والأقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن أحدث الاتجاهات في مجال الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، من أنجع الأساليب في مكافحة المخدرات غير المشروعة.

٤٠ - ويواصل المكتب تركيز المساعدة التقنية التي يقدمها على الأخذ بممارسات أفضل من حيث الإدارة والمراقبة والانتقاء في مراكز الحدود، وبناء ثقة المجتمع في النظم القانونية وذلك بتطوير القدرة المهنية لدى هيئات التحقيق والمقاضاة، واستهداف عائدات الجريمة بمكافحة غسل الأموال.

٤١ - والاتصالات عنصر أساسي في وضع تدابير التصدي الفعّالة الرامية إلى خفض عرض المخدرات غير المشروعة، وهي في صميم استراتيجيات المكتب في هذا المجال المواضيعي الرئيسي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حقق المكتب تقدماً عملياً في دعم الدول لوضع أطر تنفيذية أساسية للاتصالات في إدارة حدودها. وقد افتتح المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وهو يعمل الآن بكامل طاقته في تيسير تبادل وتحليل المعلومات بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات لدعم تدابير التصدي التي تضطلع بها أجهزة إنفاذ القانون في دول آسيا الوسطى الخمس والاتحاد الروسي وأذربيجان. وقدّم المركز الإقليمي المذكور، خلال مرحلته التجريبية، الدعم من أجل تفكيك ١٢ شبكة من شبكات تهريب المهربين عبر الحدود الوطنية وضبط ما يزيد على ٢٠٠ كيلوغرام من المهربين. ومن المزمع إقامة مركز لمكافحة المخدرات وتبادل الاستخبارات لمنطقة الخليج في الشرق الأوسط.

٤٢ - وينقل عن طريق البحر أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية، ويتسارع حجم هذه التدفقات بازدياد، مما يزيد من جاذبية تهريب المخدرات والسلائف ضمن الحاويات في نظر المجرمين ومن صعوبة تمكن موظفي إنفاذ القانون من كشفها. وقد عزز برنامج مراقبة الحاويات في إطار المكتب، بالشراكة مع منظمة الجمارك العالمية، من قدرة الموظفين في الموانئ على اعتراض الحاويات التي تحتوي على بضائع غير قانونية وذلك باستخدام أساليب التعرف بالملاح وتشارك الاستخبارات، كما تبين من الزيادة في عدد الضبطيات في موانئ هامة في العالم. وثمة وحدات ميدانية خاصة أنشئت في إطار البرنامج تعمل في إكوادور وباكستان وغانا والسنغال، وقريبا في تركمانستان، وفي مرافئ بحرية وموانئ جافة أخرى في منطقة آسيا الوسطى، وفي موانئ بحر قزوين ومنشآت رئيسية في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاريبي.

٤٣ - وقد استهل المكتب، بالشراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، مبادرة لتقديم المساعدة التقنية لدعم إقامة تعاون ميداني عبر الحدود في غرب أفريقيا لتحري تحركات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وثمة وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية قيد الإنشاء في سيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار وليبيريا. ووحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية عبارة عن أفرقة مشتركة بين عدة وكالات تعمل بمثابة نقطة الاتصال الأولى في كل بلد فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية. ومن شأن هذه الموارد المتخصصة أن تعزز القدرة على إنفاذ القوانين في غرب أفريقيا وأن تدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية من أجل التصدي لتفاهم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب إفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١١) التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٤ - وقدم المكتب، من خلال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، المشورة والمساعدة العملية إلى الممارسين الضالعين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك موظفو إنفاذ القانون والمدعون العامون والقضاة وموظفو وحدة الاستخبارات المالية، الذين يعملون في أكثر من ٨٥ ولاية قضائية. وقد أطلقت مبادرات محددة تناولت التوعية وبناء القدرات والمؤسسات، ولا سيما إنشاء وحدات الاستخبارات المالية، ووضع أدوات التدريب وإنشاء شبكات لمصادرة الموجودات في الجنوب الأفريقي وفي أمريكا الجنوبية، وتقديم المساعدة التقنية على الصعيد الوطني والإقليمي. ويحظى عمل البرنامج العالمي بالدعم من المستشارين التقنيين في الميدان (في أفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجزر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا) الذين يقدمون مساعدة مكثفة إلى البلدان أو مجموعات البلدان من خلال آليات إقليمية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبادرات الإقليمية لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروع والاتجار بها

٤٥ - يسعى المكتب، على الصعيد الإقليمي، إلى تحقيق توافق في المصالح بين الشركاء الإقليميين من خلال الترويج لاستراتيجيات إقليمية متكاملة لمكافحة إنتاج المواد الأفيونية والاتجار بها وتعاطيها؛ وتقديم الدعم لتنفيذ المبادرات الميدانية عبر الحدود؛ والتعاون الدولي في الشؤون الجنائية، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

٤٦ - وقد وضع المجتمع الدولي برامج أولوية ترمي إلى وقف الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية المنشأ واستهلاكها. ونتيجة لمبادرة ميثاق باريس، وهي شراكة دولية تضم ما يزيد على ٥٥ بلدا ومنظمة دولية، تمكن المكتب من وضع استراتيجية للتعاون الإقليمي لصالح

أفغانستان والبلدان المجاورة تعرف باسم استراتيجية "قوس قزح". وترمي الاستراتيجية إلى خفض عرض المواد الأفيونية والاتجار بها واستهلاكها في أفغانستان والبلدان المجاورة لها، وخصوصاً من خلال تعزيز قدرات الدول على استهداف الشبكات الإجرامية التي تعمل في المنطقة، وتفكيكها ومصادرة مواردها المالية.

٤٧- وكان من أبرز الملامح في عام ٢٠٠٩ صياغة مرحلة ثالثة في مبادرة ميثاق باريس واستكمال صياغة البرنامج الإقليمي للمكتب بشأن أفغانستان والبلدان المجاورة (بمشاركة أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وقيرغزستان وكازاخستان). ومن شأن البرنامج الإقليمي أن يعزز التدخلات القائمة على الصعيد الإقليمي من خلال أنشطة تنهض بالتعاون الإقليمي عبر الحدود والتنسيق في مجالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وخفض الطلب على المخدرات، والأيدز وفيروسه، وغسل الأموال، والطب الشرعي.

٤٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اجتمع خبراء في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات وخفض الطلب عليها في باريس وأجروا تحليلاً للاتجاهات الحالية والمقبلة المحتملة في الاتجار بالهيريون الأفغاني المنشأ وتعاطيه في أوروبا الغربية، وحددوا التحديات الراهنة والممارسات الجيدة في مجالات خفض عرض المخدرات والطلب عليها في أوروبا الغربية. واستكشف المشاركون في اجتماع فريق عمل تقني عقد في طشقند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ سبل مراقبة نظام الحوالة في أفغانستان، وخصوصاً فيما يتصل بالتدفقات النقدية الداخلة إلى البلد والخارجة منه (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٤٥).

٤٩- وتهدف المبادرة الثلاثية إلى تحسين التعاون بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في مجال مكافحة المخدرات. وقد تم تنفيذ ثلاث عمليات مشتركة، ويجري الآن تبادل المعلومات ومن المزمع اتخاذ المزيد من الخطوات (بما في ذلك مشاركة مكاتب الاتصال على الحدود). وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اجتمع وزراء من هذه البلدان الثلاثة في فيينا واتفقوا على الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها في إطار المبادرة الثلاثية. وفي اجتماع فيينا هذا، اتفق الأطراف الثلاثة على تعيين ضباط اتصال دائمين في خلية التخطيط المشتركة، وزيادة عدد الدوريات والعمليات المشتركة. ومن المزمع عقد اجتماع رسمي رفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٠ وعقد الاجتماع الوزاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في باكستان. وجرى ربط المبادرة الثلاثية مؤخراً بالمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى.

٥٠ - وفيما يتعلق بمراقبة السلائف، سجلت المبادرة الإقليمية الهادفة إلى مكافحة الاتجار بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تارسيت)، والتي ينهض بها المكتب في أفغانستان وفي بلدان المنشأ والعبور، ضبطيات هامة في أثناء عام ٢٠٠٨ (٥٥ طنا من السلائف و ٢٠ طنا من أهيدريد الخل). وأدت المرحلة الثانية من مبادرة تارسيت، التي قام المكتب بتسييرها وتنسيقها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، إلى ضبطيات هامة من أهيدريد الخل في باكستان وإلى تنفيذ عمليات في طاجيكستان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) وفي أماكن أخرى في المنطقة، ونتيجة لذلك ضبط ٢٦ طنا من أهيدريد الخل إضافة إلى عدة أطنان من مواد كيميائية أخرى. وعلاوة على ذلك، ضبط في كراتشي، باكستان، في آذار/مارس ٢٠١٠، مقدار ١٦ طنا تمثل رقما قياسيا من ضبطيات أهيدريد الخل.

٥١ - ويسعى المكتب إلى تعزيز التعاون الثلاثي في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بين الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وهو يقدم الدعم من أجل تنفيذ آلية سانتو دومينغو للشراكة والرصد، التي اعتمدت في سانتو دومينغو في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتوثيق التعاون الإقليمي على مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة (-E/CN.7/2010/3) و E/CN.15/2010/3، الفقرة ٨٢).

٥٢ - وتعاون المكتب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في دعم خطة عمل الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢). وبدأ تنفيذ مشروع مشترك بين المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز قدرات المفوضية في مجال مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٨١).

جيم - مراقبة محاصيل المخدرات غير المشروعة وأحوال المعيشة المستدامة

٥٣ - لقد انخفض إنتاج الأفيون على الصعيد العالمي بشدة من الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض كبير في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان. وقد بقيت الزيادات الطفيفة في إنتاج الأفيون التي حدثت في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار دون مقدار ذلك الانخفاض. وانخفض إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٩ في البلدان الثلاثة التي ساند المكتب نظم الرصد فيها - وهي أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار - بنسبة ١١ في المائة عما كان في عام ٢٠٠٨ و ١٦ في المائة عما كان في عام ٢٠٠٧.^(١٩) وفي

(19) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان ٢٠٠٩ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، زراعة خشخاش الأفيون في جنوب شرق آسيا: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

عام ٢٠٠٩، حتى المزارعون الأفغان من زراعة هكتار واحد من خشخاش الأفيون نحو ضعف ما تدره زراعة هكتار واحد من القمح. وكانت تلك النسبة في الماضي أعلى من ذلك بكثير. وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن يؤدي توزيع بذور القمح المحسنة والأسمدة في مناطق رئيسية إلى انخفاض كبير في زراعة خشخاش الأفيون. وفي أفغانستان وميانمار، لا تزال زراعة خشخاش الأفيون ترتبط بمناطق ينشط فيها المتمرّدون (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٣).

٥٤- وتراجع مجموع مساحة الأراضي المزروعة بالكوكا بنسبة ٥ في المائة في العام الماضي، من ١٦٧ ٦٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٨ ٨٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٩. ويُعزى هذا التغير أساساً إلى تناقص هام في كولومبيا، لم تقابله زيادات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو. وتراجع مجموع مساحة الأراضي المزروعة بالكوكا بنسبة ٢٨ في المائة طوال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، كان نصيب كولومبيا حوالي ٤٣ في المائة من مجموع المساحة المزروعة، بينما كان نصيب بيرو ٣٨ في المائة و دولة بوليفيا المتعددة القوميات ١٩ في المائة.

٥٥- وفي عام ٢٠٠٩، مارس المكتب دوره التحفيزي من خلال التركيز على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وبغية الاستفادة من العمل الذي أُنجز في بيرو من أجل إنشاء وتعزير المنشآت التجارية الصغيرة التي ينهض بها المزارعون، نُظمت حلقة دراسية وزيارة ميدانية إلى قرى زراعية مختلفة في بيرو، حيث تُنظم حالياً مشاريع تنمية بديلة، لمشاركين من إكوادور وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وكولومبيا وميانمار (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٥).

٥٦- وفي بيرو، أنشأ المكتب ودعم منشآت تعاونية درت ما يزيد على ٩٠ مليون دولار من الصادرات في عام ٢٠٠٩، استفادت منها الأسر والمجتمعات المحلية الزراعية. وتعمل معظم المنشآت الناتجة عن مشروع التدريب والتنمية المستدامة هذا بشكل مستقل تحت إدارة مزارعين كانوا يزرعون الكوكا سابقاً (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٦).

٥٧- وضاعف المكتب جهوده الرامية إلى مواجهة مسألة الأمن الغذائي المتصاعدة في مرحلة ما بعد القضاء على الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وقّع المكتب مع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اتفاقاً بشأن مشروع تموّله الحكومة الألمانية يُعنى بتعزيز الأمن الغذائي وتشجيع إنتاج المحاصيل المشروعة وتطوير منشآت صغار المزارعين، وذلك بالارتكاز على أنشطة تعاونية مع مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة المشاريع الملكية في تايلند

(E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٧). ويواصل المكتب العمل مع حكومة ميانمار من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ مشروع مشابه في بيكهون، في ولاية شان الجنوبية.

٥٨ - وفي عام ٢٠٠٩، بدأ المكتب في إدماج مكونات بيئية في استراتيجيته الخاصة بالتنمية البديلة في بيرو، من أجل التصدي للآثار المترتبة على المجتمعات الريفية الزراعية عن إزالة الغابات وتحات التربة بسبب قطع الأشجار غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية وصيدها على نحو غير مشروع. وفي عام ٢٠١٠، سيواصل المكتب عمله لإدماج الحفاظ على البيئة في صلب برامجه الخاصة بالتنمية البديلة. وفي عام ٢٠١٠، سيشجّع المكتب المحافظة على الغابات والحياة البرية في مشروع رائد سينفذ في قرى زراعية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٨).

٥٩ - وبغية تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، سوف يواصل المكتب، من خلال عضويته في الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية، الدعوة إلى مناصرة إدراج استراتيجيات ومفاهيم التنمية البديلة في استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية الوطنية الواسعة النطاق (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٩).

دال - القضايا الناشئة

١ - تطور تهديد المواد الأفيونية الأفغانية المنشأ

٦٠ - تكاد تستأثر أفغانستان، على صعيد العالم، باحتكار زراعة خشخاش الأفيون، وهو المادة الخام التي يصنع منها أشد المخدرات فتكاً، ألا وهو الهيروين. ولئن تناقصت زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان على امتداد العامين الماضيين وتزايد عدد المقاطعات الأفغانية التي أصبحت خالية من الخشخاش، فإن ٩٢ في المائة من خشخاش الأفيون في العالم ما زال يزرع في أفغانستان. إذ أن ٩٠٠ طن من الأفيون و٣٧٥ طن من الهيروين المتجر بهما من أفغانستان كل سنة لها عواقب خطيرة على الصحة والأمن في بلدان البلقان والبلدان الأوروبية الآسيوية الواقعة على درب المخدرات الممتد إلى أقصى أوروبا والاتحاد الروسي والهند والصين. ويبلغ حجم سوق الاتجار بالهيروين نحو ٦٥ مليار دولار، وهي تشمل ١٥ مليون مدمن وتتسبب في وفاة ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ فرد سنوياً، وتسهم في انتشار فيروس الأيدز. بمعدل لم يسبق له مثيل وفي تمويل جماعات إجرامية ومتمردين وإرهابيين. وتشير تقديرات المكتب إلى أن تجارة الأفيون في أفغانستان بلغت في عام ٢٠٠٩ مقدار ٢,٨ مليار دولار. ومنذ عام ٢٠٠٦، أنتج قدر أكبر بكثير من الأفيون في أفغانستان مما يستهلك في العالم عموماً، وهناك الآن مخزون غير

مأخوذ في الحسبان قدره ١٢ ٠٠٠ طن من الأفيون الأفغاني، أي ما يكفي لتلبية الطلب العالمي على الهيروين لأكثر من عامين. ففي أفغانستان، انعكست زيادة إنتاج الأفيون في ارتفاع معدلات الإدمان على المخدرات، إذ قفز عدد متعاطي الأفيون بانتظام ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ من ١٥٠ ٠٠٠ إلى ٢٣٠ ٠٠٠ فرد، بينما ارتفع عدد متعاطي الهيروين من ٥٠ ٠٠٠ إلى ١٢٠ ٠٠٠ فرد.

٢- الاتجاهات الجديدة في إنتاج المخدرات ودروب الاتجار في غرب أفريقيا

٦١- سبق للمكتب أن سلط الضوء على حالة التأثير التي تعاني منها منطقة غرب أفريقيا كمنطقة عبور للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية إلى الأسواق الأوروبية. مثال ذلك أنه تم في عام ٢٠١٠ اكتشاف أسطول من طائرات الشحن التي تنقل الكوكايين إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ففي عام ٢٠٠٩، ضبطت في غينيا كميات كبيرة من السلائف الكيميائية المستخدمة في إنتاج ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ("إكستاسي")، إلى جانب معدات لإنتاجه على نطاق صناعي. ويعد ذلك أقوى دليل حتى الآن على أن الجماعات الإجرامية الناشطة في غرب أفريقيا تنتج أو تستعد لإنتاج منشطات أمفيتامينية، وهو تطور مثير للقلق في هذه المنطقة المضطربة (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٤٨).

٦٢- وقد نجح المكتب في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى التهديد الأمني الذي يمثله في غرب أفريقيا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أحاط مجلس الأمن علماً بتقرير المكتب المعنون الاتجار عبر الوطني وسيادة القانون في غرب أفريقيا: تقييم للأخطار، وأثنى المجلس على الدعم المقدم إلى خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أدلى المدير التنفيذي للمكتب ببيان أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في غينيا - بيساو وغرب أفريقيا والقارة الأفريقية بأسرها، ومن ثم طلب إليه أعضاء مجلس الأمن أن يقدم إلى المجلس بانتظام معلومات محدثة عن الحالة وعن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه غرب أفريقيا فيما يتصل بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٤٩).

٣- الاتجار بالمخدرات وعدم الاستقرار في بلدان العبور

٦٣- من شأن الاتجار بالمخدرات أن يهدد الاستقرار السياسي بأسلوبيين. يتمثل الأول في البلدان حيث يحصل المتمردون والجماعات المسلحة غير المشروعة على الأموال من فرض

الضريبة على إنتاج المخدرات والاتجار بها، بل وإدارة هذه العمليات. ويتمثل الثاني في البلدان التي لا تواجه هذه الحالة وإنما يصبح فيها المتجرون بالمخدرات من النفوذ بما يمكنهم من تسلط على الدولة من خلال المواجهة العنيفة أو استشرء الفساد. ويلاحظ تأثير تجارة المخدرات على مستويات العنف والفساد في بلدان العبور بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية والكاربي وغرب أفريقيا. ولا بد من اتخاذ التدابير لكي لا تتمكن الجريمة المنظمة عبر الوطنية من الإسهام في عدم الاستقرار، بما في ذلك، حيثما كان ملائماً، تضمين منع الجريمة في صلب الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع السلم وسيادة القانون.

هاء- جمع البيانات وإجراء البحوث

٦٤- أصدر المكتب التقرير العالمي عن المخدرات ٢٠١٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد أورد التقرير تقديرات مفصلة وحدد اتجاهات بشأن الإنتاج والاتجار والاستهلاك في أسواق الأفيون/المهيروين والكوكا/الكوكايين والقنب والمنشطات الأمفيتامينية، وهي الأسواق الثلاث عبر الوطنية الرئيسية للمخدرات. وبينما تستمد الإحصاءات أيضاً من مصادر أخرى، حيثما كان ملائماً، فإن الإحصاءات المعروضة تجمع بالدرجة الأولى من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية واستقصاءات المحاصيل غير المشروعة والتي تجرى بالتعاون مع الدول الأعضاء.

٦٥- وفي عام ٢٠٠٩، ساعد المكتب الدول من خلال دعم رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجريت استقصاءات رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة في أفغانستان وإكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٢).

٦٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر المكتب الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان ٢٠٠٩، وهي تشمل القيمة الإجمالية المحتملة للصادرات من المواد الأفيونية الأفغانية في ذلك العام. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر المكتب تقريراً بعنوان الجريمة وعدم الاستقرار: دراسات حالة للتهديدات عبر الوطنية، وهو يتناول تأثير تدفقات الكوكايين والمهيروين في أفريقيا. وتعطي الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان ٢٠١٠: تقييم الشتاء السريع، التي تقوم على أساس نوايا المزارعين وقت البذار، أول مؤشر عما يحتمل أن يكون عليه محصول الأفيون الأفغاني في عام ٢٠١٠. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدر المكتب خلاصة تنفيذية لدراسة استقصائية بعنوان "تعاطي المخدرات في أفغانستان".

واو- الدعم العلمي والجنائي

٦٧- عملاً بقرار اللجنة ٧/٥٢، أنشأ المكتب بوابة شبكية مخصصة لعملياته التعاونية الدولية، في إطار مخطط اختبار كفاءة مختبرات تحليل المخدرات. وتقدم هذه البوابة تقييماً فورياً وشخصياً وسرياً للنتائج التي تعرضها المختبرات المشاركة، وهي تقدم حالياً الدعم لحوالي ٦٠ مختبراً في ٣٤ دولة عضواً. ونتج عن الدعم المقدم إلى المختبرات وقطاعات إنفاذ القانون تطوير أدوات مثل معجم السلائف المتعدد اللغات^(٢٠) والبرنامج الحاسوبي للتدريب على استخدام مجموعات عُدة المكتب الخاصة بفحص المخدرات، إضافة إلى سلسلة من أدلة الممارسات الفضلى المتعلقة بجوانب إدارة النوعية (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٦٩).

رابعاً- تدعيم برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١- استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: نهج إقليمي وموضوعي

٦٨- دأب المكتب في عام ٢٠٠٩ على اتباع نهج استراتيجي شامل يقوم على أساس وضع برامج إقليمية وموضوعية مترابطة. وتوفر البرامج الموضوعية توجيهات سياسة عامة تترجم إلى أنشطة من خلال البرامج الإقليمية. ولدى وضع البرامج الإقليمية، يحرص المكتب على التشاور الكامل مع الدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بأولوياتها وعلى تحديد أهداف واضحة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية وبناء الشراكات (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٧١).

٦٩- ويرمي النهج البرنامجي الإقليمي إلى تحقيق عدة أهداف: (أ) تحقيق الملكية الكاملة من جانب البلدان الشريكة، عن طريق الموازنة مع السياسات والأولويات الوطنية والإقليمية؛ (ب) وضع إطار متكامل يجمع بين جوانب عمل المكتب المعيارية والتشغيلية من أجل تقديم معارف وخبرات المكتب على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) الانتقال من نهج قائم على المشاريع إلى نهج قائم على البرامج؛ (د) زيادة فعالية التعاون والتخطيط مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة المتعددة الأطراف. وتماشياً مع هذا النهج الجديد، وضع

(20) المعجم المتعدد اللغات للسلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع M.09.XI.14).

المكتب مجموعة جديدة من البرامج الإقليمية تشمل شرق آسيا والمحيط الهادئ وشرق أفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة البلقان. وستطلق برامج إقليمية أخرى في عام ٢٠١٠، تشمل غرب أفريقيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وأفريقيا الجنوبية ووسط أفريقيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا ومنطقة المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٧٢).

٧٠- وقد مكّن هذا النهج المكتب من كفاءة حصول بلدان المناطق المعنية على حس أقوى بالملكية وعلى التأييد السياسي من خلال تنفيذ عملية تشاور واسعة تُوجت بعقد اجتماعات إقليمية على مستوى الخبراء والوزراء في نيروبي وبلغراد وسانتو دومينغو وماناغوا. ويعني تطبيق النهج الجديد للبرامج الميدانية في جملة أمور أن المكتب سيتحول بشكل تدريجي إلى تطبيق نظام أكثر توحداً في تخصيص الأموال والرصد والإبلاغ، مما سيققل من العبء الإداري الذي تفرضه إدارة فرادى المشاريع (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٧٣).

٧١- وعلى الرغم من استمرار تناقص موارد المكتب العامة الغرض، فقد استطاع خلال العامين الماضيين مضاعفة نسبة إنجازه للمشاريع الميدانية، وإن كانت تلك الزيادة تُعزى بشكل رئيسي إلى زيادة حجم البرامج في بضعة بلدان (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٧٤).

٢- الحوكمة والوضع المالي

٧٢- بينما شهد المكتب نمواً كبيراً في التبرعات المخصصة الغرض (من ٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٢١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩)، فإن الجمعية العامة تخصص للمكتب في الوقت الراهن أقل من ١ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي فترة الميزانية للثلاثية ٢٠١٠-٢٠١١ بلغت هذه المخصصات ٤٢,٦ مليون دولار.

٧٣- وبينما تمثل الأموال المخصصة الغرض أقل من ٦ في المائة من مجموع التمويل المتاح للمكتب، فقد شهد عام ٢٠٠٩ هبوطاً شديداً غير متوقع بنسبة ٢٦ في المائة من الإيرادات العامة الغرض، مما فرض على المكتب تحدياً فورياً يستوجب تخفيض التكاليف. ونتيجة لذلك، أجريت تخفيضات شديدة شملت إلغاء ٢٩ وظيفة تعتمد على الأموال العامة الغرض وتخفيضات كبيرة في مصروفات التشغيل وفي نفقات السفر والتدريب والاستشارات والخدمات التعاقدية. وعلاوة على ذلك، اتخذ المكتب خطوات للتغلب على هذا الوضع بترشيد وتبسيط النهج الجزأ القائم على المشاريع وذلك بوضع البرامج الإقليمية والمواضيعية

المتكاملة. وكان لعملية تحقيق الوفورات المطلوبة تأثير بالغ على سير أعمال المكتب اليومية ومثلت تحدياً جدياً، وخصوصاً في مجالات التقييم وتحليل السياسات والبحوث والدعوة إلى المناصرة والتخطيط الاستراتيجي. وتشير المعلومات الواردة من الجهات المانحة في عام ٢٠١٠ إلى أن الإيرادات العامة الغرض سوف تنخفض أكثر، من ١١,٧ مليون دولار (تقديرات الميزانية) إلى ١٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ وإلى ١٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١١.

٧٤- وفي الوقت ذاته، انخفضت الإيرادات المخصصة الغرض من ٢٧٠,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٩٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، أي بانخفاض قدره ٢٦,٩ في المائة. وعلاوة على ذلك فإن معظم التبرعات تخصص حصرياً لمشاريع محددة وتترك هامشاً ضئيلاً من المرونة في التشغيل للتصدي لتحديات البرمجة والإدارة المعقدة.

٧٥- ونظراً لهذه الصعوبات المالية، اتسمت ميزانية المكتب المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي وافقت عليها اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بالتقشف من الناحية المالية، على أساس مستوى إيرادات عام ٢٠٠٩ (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٧٦).

٧٦- ولا يمكن لنمط التمويل الحالي للمكتب أن يدوم، إذ ما زال المكتب يعتمد على حفنة من الجهات المانحة، كما أن التمويل الأساسي (الأموال العامة الغرض والميزانية العادية) غير مضمون ولا يمكن التنبؤ بحجمه، ومستويات التمويل غير متناسبة مع الولاية المسندة إلى المكتب. وللمرة الأولى في تاريخ المكتب، أعربت الجمعية العامة، عند اعتماد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، عن قلقها بشأن الوضع المالي العام للمكتب وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تضمن توافر موارد كافية للمكتب لتنفيذ ولايته (قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، الفقرة ٨٥).

٧٧- وقد كثف المكتب تعاونه مع جهاته المانحة الرئيسية والناشئة والوطنية بشأن عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة العامة والتمويل والأولويات العملية بغية الحصول على مساهمات طوعية من أجل برنامج المخدرات الذي ينهض به. وتلقى المكتب تبرعات قدمتها جهات مساهمة أخرى، كوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخاصة. وشاركت حكومات البرازيل وكولومبيا والمكسيك بمساهمات مهمة على أساس تقاسم التكاليف في ميزانية الدعم المحلي للمكاتب والبرامج الميدانية.

٧٨- وعزز المكتب شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ونجح في حشد موارد من أجل مشاريع مشتركة بين الوكالات. وعقد في عام ٢٠٠٩ مشاورات سنوية مع المفوضية

الأوروبية بشأن السياسات العامة على مستوى كبار المسؤولين. وعلى المستوى التشغيلي، تعزز التعاون بين المفوضية الأوروبية والمكتب ووصل إلى مستوى رفيع لم يسبق له مثيل (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3، الفقرة ٨٠).

٧٩- وعملاً بقرار اللجنة ١٣/٥٢ بعنوان "تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي"، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥١/٢٠٠٩، بعنوان "تواتر ومدة انعقاد الدورات المستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية"، أنشئ فريق عامل حكومي دولي دائم مفتوح العضوية لكي يناقش ويعد توصيات بشأن كيفية تحسين هيكل إدارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي. وعقد الفريق العامل عدة اجتماعات رسمية وغير رسمية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وكان محفلاً لتحاور الدول الأعضاء والأمانة.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

٨٠- ما زال تأثير مشكلة المخدرات العالمية في المناحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية للمجتمع وجوانبه المتعلقة بالحوكمة كبيراً، وهو يقوض ركائز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية. ويقع على عاتق الدول الأعضاء التزام بمواصلة الاستثمار في مراقبة المخدرات واتخاذ مزيد من الإجراءات في السنوات المقبلة.

٨١- يترتب على تعاطي المخدرات والارتهاان لها مجموعة من العواقب الصحية والاجتماعية على الأفراد وعلى أسرهم وعلى المجتمع، مثل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، والتهاب الكبد، والتدرن، واضطرابات الصحة العقلية، والجريمة والعنف، وحوادث المرور وغيرها من الحوادث، وانخفاض الإنتاجية في أماكن العمل. والوقاية الفعالة والتدخلات المبكرة، وكذلك اتباع نهج متعدد التخصصات، عناصر أساسية في سياسات خفض الطلب على المخدرات (E/2010/28-E/CN.7/2010/18، الفقرتان ١١ و ٣٧ (ج)).

٨٢- يتعين أن تتضمن المناهج الشاملة إيلاء العناية الواجبة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة والفقر، التي تساهم في إيجاد الظروف التي تجعل أفراد الجماعات المهمشة عرضة لتعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم أو الوقوع ضحايا لها (A/64/120، الفقرة ٣٢).

٨٣- من الممكن الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه ومراقبته. ولذا ينبغي للدول الأعضاء أن ترتقي بمستوى تدخلاتها الوقائية وأن تدرج العلاج من المخدرات في صلب برامج الصحة العامة لديها.

٨٤- ينبغي أن تكون البرامج الخاصة بالوقاية من تعاطي المخدرات وبالعلاج المتعاطين وإعادة تأهيلهم قائمة على الأدلة العلمية وعلى احترام حقوق الإنسان للأفراد وكرامتهم. وينبغي إرسال متعاطي المخدرات إلى مراكز العلاج وليس إلى السجون. وينبغي ألا يكون العلاج من تعاطي المخدرات بمثابة عقاب مهين، كما ينبغي عدم الحكم بالاعدام على الأشخاص من أجل جنايات متعلقة بالمخدرات.

٨٥- ينبغي للدول الأعضاء أن توفر التدريب على الوقاية من تعاطي المخدرات للعاملين في الرعاية الصحية الأولية والمعلمين والآباء ومهنيي وسائل الإعلام وعناصر الشرطة؛ وينبغي أن تتصدى جهود الوقاية لجميع مستويات المخاطر وأن تُنفذ في بيئات شتى (كالمدرسة والأسرة والمجتمع المحلي وكذلك وسائل الإعلام)، وينبغي أن تصمم بحيث تكون ملائمة للفئات السكانية المستهدفة وأن تُدرج في صلب السياسات التعليمية والصحية في البلد. وينبغي أن يشمل تدريب الأطباء والمرضات والأخصائيين الاجتماعيين فهم إدمان المخدرات باعتباره اضطراباً صحياً مزمناً متعدد العوامل.

٨٦- تمثل المخدرات غير المشروعة تهديداً متزايداً للأمن. وما لم تعالج الدول الأعضاء الخطر الذي يتمثل في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة معالجة فعالة فإن أمنها - بل وسيادتها - سيكون مهدداً. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا الأمن والعدالة والتنمية في المناطق الحرجة، مثل البلقان وآسيا الوسطى وغربها وأمريكا الوسطى وشرق أفريقيا وغربها.

٨٧- ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وكذلك اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد، وذلك سعياً منها إلى منع الجرائم المرتبطة بالمخدرات والحد منها، والتي تطرح تهديداً خطيراً للأمن في العديد من بقاع العالم.

٨٨- يحتاج الأمر إلى المزيد من المساعدة الإنمائية وإلى تعزيز سيادة القانون في البلدان المتأثرة بزراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها. وفي غياب هذين العنصرين الأساسيين، تتعرض الدول لخطر عدم الاستقرار بل وتواجه قدراً أكبر من التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٩- ليس بوسع الدول الأعضاء أن تتصدى للتهديدات التي تطرحها المواد الأفيونية التي منشؤها أفغانستان ما لم تتصد لجميع الحلقات في السلسلة، أي تقديم المساعدة إلى المزارعين لخفض العرض، والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه للحد من الطلب، وإنفاذ القانون بحق

المتجرين بها. وللعمل على المضي في خفض أكبر مصادر الهيروين، لا بد من توفير قدر أكبر من الأمن والتنمية والحوكمة في أفغانستان.

٩٠- في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات، يتوقف النجاح على تبادل المعلومات والعمليات القائمة على الاستخبارات التي تستهدف الشبكات عبر الوطنية الرئيسية. ومن أجل التصدي للتهديد عبر الوطني للاتجار بالمخدرات، ينبغي للدول الأعضاء أن تعتبر تبادل الاستخبارات وسيلة لتعزيز السيادة، لا للتنازل عنها.

٩١- ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تعزيز الجهود العالمية في منع تسريب السلائف الكيميائية لغرض صنع المخدرات وأن تواصل التعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في هذا الصدد.

٩٢- ينبغي للهيئات الفرعية المنبثقة عن اللجنة أن تواصل النظر في سبل لتعزيز ما للجهود التنفيذية في مجال إنفاذ القوانين من أثر عملي على الصعيد الإقليمي، وأن تنظر جدياً في توصيات الهيئات الفرعية وأن تتخذ، عند الاقتضاء، الإجراءات اللازمة بناءً عليها.

٩٣- ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تدعيم أنشطة جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة وإبلاغ الأمم المتحدة بها من خلال الاستبيانات الدورية والتقارير المنفردة عن الضبطيات.

٩٤- ينبغي للدول الأعضاء تخصيص موارد لمساعدة البلدان النامية على تصميم وتحسين النظم اللازمة لتوفير ما يتطلبه صوغ السياسات والبرامج من معلومات عن المخدرات غير المشروعة وإدارة تلك المعلومات وتحليلها وإبلاغها واستخدامها.

٩٥- من شأن موارد الميزانية العادية المحدودة، إلى جانب خفض الإضافي في التمويل العام الغرض والتراجع المرتقب في حجم البرامج، أن تستمر في التأثير على قدرة المكتب على النهوض برسم السياسات وتوفير الخبرة الفنية للدول الأعضاء. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤ بعنوان "المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١"، والذي أعربت فيه عن قلقها إزاء الحالة المالية العامة للمكتب وطلبت إلى الأمين العام تقديم مقترحات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لكفالة أن يكون لدى المكتب موارد كافية للاضطلاع بولايته، يتعين على الدول الأعضاء أن توفر للمكتب بانتظام القدر الكافي من الموارد الأساسية. ومن شأن ذلك أن يمكّن المكتب من الاستجابة للطلب المتزايد من الدول الأعضاء التي تلتزم الدعم في المجالات التي تشملها ولاية المكتب، بما في ذلك الدعم من أجل تنفيذ برامجه لتقديم المساعدة التقنية وبرامجه الإقليمية.